AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# تأثير الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاجلين القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL : العراق أنموذجا

م. رغد رياض عبدالله الحسنكو

الجامعة التقنية الشمالية / معهد الإدارة التقني-نينوى

raghadreath3@ntu.edu.iq

**الملخص**

تناول البحث موضوع الشمول المالي وأهميته وآثاره، بوصفه أحد القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال دمج الأفراد والشركات في النظام المالي الرسمي. وفي ظل التحديات التي يواجهها العراق لتحقيق شمول مالي متكامل، سعى البحث إلى تقديم تحليل نظري للشمول المالي وقياس تأثيره كمتغير مستقل متمثلا ب (عدد فروع البنوك التجارية لكل 100,000 نسمة (Co) ، والائتمان الممنوح للقطاع الخاصDo ) على المتغير التابع ( الناتج المحلي الإجماليGro ) كما سعى البحث إلى استكشاف مدى اختلاف هذه العلاقة بين الأجلين القصير والطويل. تم استعمال بيانات للفترة بين (2003-2023) وتم تطبيق نموذج (ARDL) القادر على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، بينما كان تأثيرها محدودًا وغير معنوي في الأجل القصير. كما بينت النتائج أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يسهم في تحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. بناءً على هذه النتائج، يوصي الباحث بوضع سياسات تحفيزية لدعم القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز وعي الأفراد والشركات بأهمية الاندماج في النظام المالي، مع تحسين الإطار التنظيمي والرقابي على الائتمان.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي ، النمو الاقتصادي، الوعي المصرفي ،الخدمات المصرفية ، التحول الرقمي ، نموذج ARDL

**Abstract**

The research addressed the topic of financial inclusion, its importance, and its impacts, as it is a vital issue that significantly impacts economic growth by integrating individuals and businesses into the formal financial system. In light of the challenges facing Iraq in achieving comprehensive financial inclusion, the research sought to provide a theoretical analysis of financial inclusion and measure its impact as an independent variable (the number of commercial bank branches per 100,000 people (Co) and credit granted to the private sector (Do)) on the dependent variable (Gross Domestic Product (GDP). The research also sought to explore the extent of variation in this relationship between the short and long terms. Data for the period (2003-2023) was used, and the ARDL model, capable of handling various economic variables and estimating the relationship in both the short and long terms, was applied.

The results showed a statistically significant positive relationship between financial inclusion indicators and GDP growth in the long term, while its impact was limited and insignificant in the short term. The results also demonstrated that increasing credit granted to the private sector contributes to improving GDP growth rates. Based on these findings, the researcher recommends developing incentive policies to support loans to small and medium-sized enterprises, raising awareness among individuals and businesses about the importance of integration into the financial system, and improving the regulatory and supervisory framework for credit.

**Keywords:** Financial inclusion, GDP, economic growth, banking awareness, banking services, digital transformation, ARDL model

**المقدمة:**

تتناول الدراسة موضوع الشمول المالي في العراق وأثره على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وهي مسألة حيوية تكتسب أهمية كبيرة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها البلد. إن تعزيز الشمول المالي يعد من أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من الدول، خاصة في الدول النامية مثل العراق، التي تعاني من مشاكل اقتصادية متعددة تشمل الفقر، البطالة، وتدني مستوى الرفاهية الاقتصادية.

في السياق العراقي، حيث يشكل التعامل النقدي خارج النظام المصرفي جزءًا كبيرًا من النظام المالي، فإن هذه الوضعية تحد من قدرة البنك المركزي والقطاع المصرفي على تنفيذ السياسات النقدية الفعالة. كما أن عدم وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية يجعل العديد من الأنشطة الاقتصادية خارج دائرة الاقتصاد الرسمي، مما يعوق النمو الشامل والمستدام.

تعدُّ العوامل التي ستتم دراستها مثل عدد فروع البنوك التجارية، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والناتج المحلي الإجمالي مؤشرات هامة لقياس مدى ارتباط الشمول المالي بالنمو الاقتصادي. في هذا الصدد، يعد استعمال نموذج ARDL (Autoregressive Distributed Lag)أداة قوية لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات على المدى القصير والطويل، حيث يساعد هذا النموذج في تحديد تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار التأثيرات الزمنية.

تم الاعتماد على سلسلة زمنية تغطي الفترة من عام 2003 إلى 2023، وذلك نظرًا لتوفر البيانات الرسمية والموثوقة فقط خلال هذه الفترة من مصادر مثل البنك الدولي والبنك المركزي العراقي. وعلى الرغم من قصر الفترة نسبيًا، إلا أنها تُعد كافية لتحليل الاتجاهات الاقتصادية المتعلقة بالشمول المالي، خاصة في ظل التغيرات الجوهرية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

إلى جانب ذلك، ستسلط الدراسة الضوء على التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي في تحقيق الشمول المالي، مثل ضعف البنية التحتية المالية، انخفاض نسبة الثقة في المؤسسات المالية، والمشاكل المتعلقة بالحوكمة والتنظيم. كما ستقدم الدراسة توصيات قابلة للتنفيذ لتجاوز هذه التحديات، مثل تعزيز الثقافة المالية، تطوير التقنيات المالية الرقمية، وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق النائية.

بالتالي، فإن تعزيز الشمول المالي في العراق يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار مالي أكبر، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

## المبحث الأول / منهجية البحث

### هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل أثر الشمول المالي على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مع التمييز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأمد. كما يسعى إلى استكشاف دور السياسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي، وتحديد التحديات التي تواجه تطبيقه في العراق.

### مشكلة البحث

يواجه العراق ضعفًا واضحًا في تحقيق شمول مالي فعّال، حيث ما زالت نسبة كبيرة من السكان، وخاصة في المناطق الريفية، خارج النظام المالي الرسمي. كما أن محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية تقوّض فاعلية السياسات النقدية، وتُضعف من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو شامل ومستدام. تنبع مشكلة البحث من التساؤل حول ما إذا كان الشمول المالي له

تأثير فعلي ومباشر على الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟ ، وفي أي من الأجلين القصير أو الطويل يظهر هذا التأثير بشكل أوضح؟، وذلك ضمن إطار نظرية النمو الاقتصادي.

**فرضيات البحث**

1- فرضية العدم ($H_0$): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، سواء على المدى القصير أو الطويل.
2- الفرضية البديلة ($H_1$): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ويختلف هذا التأثير بين الأجلين القصير والطويل.

**الدراسات السابقة**

1- الشامي، أحمد محمد. (2019). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

تناولت الدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المنطقة. وجدت أن زيادة الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يدعم الاستهلاك والاستثمار.

2- عبد الله، محمود أحمد. (2021). الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر: دراسة تطبيقية باستعمال نموذج ARDL.

دراسة تحليلية حول تأثير الشمول المالي على الاقتصاد المصري باستعمال نموذج ARDL. توصلت إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويسهم في تقليل الفقر.

3- ناصر، فريد. (2020). أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة: دراسة حالة العراق.

دراسة تناولت تأثير الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، وأظهرت أن توسيع الخدمات المالية يعزز من تمويل المشاريع الصغيرة ويخلق فرص عمل.

4- أبو مصطفى، جمال. (2018). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في فلسطين.

دراسة تناولت تأثير الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي في فلسطين. أظهرت الدراسة أن توسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية يعزز من الاستقرار المالي ويقلل من الفقر.

5- Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa.

تركز هذه الدراسة على العوامل المؤثرة في الشمول المالي في القارة الإفريقية. تحلل الدراسة كيفية تأثير العوامل الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية على الوصول إلى الخدمات المالية في الدول الإفريقية.

6- Sullivan, M., & Levin, I. (2019). Financial inclusion and economic development.

توضح الدراسة كيف أن تحسين الشمول المالي في الدول النامية يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وبالتالي يسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة

## المبحث الثاني / الجانب النظري

### مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي هو قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ذات الجودة العالية، مثل المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الإقراض، التمويل، والتأمين، بطريقة عادلة وشفافة، وفي الوقت المناسب، وبتكاليف منخفضة، وبجودة مناسبة، وبما يتناسب مع احتياجاتهم، مع إمكانية استعمالها بشكل فعال، وذلك من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي، وفي بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، وبشكل مسؤول ومستدام( البكل،الحداد ، 2022، 10) (Alsaegh& Alhussiani,2024,1 )

يضمن الشمول المالي الوصول العادل والشامل لهذه الخدمات لجميع الأفراد، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

(Demirgüç& Singer,2013, 9450 )

ويعرف الشمول المالي بانه عملية توفير الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية بأسعار معقولة لجميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة اقتصاديًا، مع ضمان استعمال هذه الخدمات بطريقة فعّالة وآمنة. يشمل ذلك الوصول إلى الحسابات البنكية، الائتمان، التأمين، والمدفوعات، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحفز النمو الاقتصادي.( Singer& (Klapper,2013,25

يوفر الشمول المالي الخدمات المالية للمجتمعات والفئات المختلفة في المجتمع بطريقة عادلة ومنصفة، بحيث يتمكن الأفراد من الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، الائتمان، المدفوعات، التأمين، والادخار، بأسعار معقولة ودون الحاجة إلى استعمال قنوات غير رسمية.(حسيني و رتيعة ،2020، 40)

يوضح (الزهيري،2020، 45) أن الشمول المالي يُعدُّ من العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حيث يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل عمليات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. كما أشار (جاسم ،2019، 101) إلى أن القطاع المصرفي العراقي يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات لدعم الشمول المالي، مما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام.

**اهداف الشمول المالي**

1-تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية:

الشمول المالي يسعى إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية، المدفوعات، الائتمان، الادخار، والتأمين. مما يعزز قدرة الأفراد على إدارة أموالهم وتحسين وضعهم المالي، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.(Khalaf& Ali,2017, 1758 )

2. تحقيق العدالة المالية:

من خلال الشمول المالي، يتم توفير الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل الفقراء والمناطق الريفية. مما يقلل من التفاوتات المالية بين الأفراد والمجتمعات، و يعزز العدالة المالية.

3. تعزيز النمو الاقتصادي:

الشمول المالي يعزز من النمو الاقتصادي من خلال زيادة القدرة على الوصول إلى التمويل للأفراد والشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة. ذلك يمكنهم من استثمار مواردهم بشكل أفضل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز النشاط الاقتصادي.(Sarma,2008,30)

4. تمكين الأفراد ماليًا:

الشمول المالي يسهم في تمكين الأفراد عن طريق تزويدهم بالأدوات المالية اللازمة لإدارة أموالهم، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مالية أفضل، مثل الادخار والتخطيط للمعاشات. هذا يعزز من استقرارهم المالي ويسهم في تحسين مستويات معيشتهم.( Demirguc& Singer,2017,15 )

5. تعزيز الاستقرار المالي:

الشمول المالي يساعد في تعزيز الاستقرار المالي من خلال دمج الأفراد والشركات في النظام المالي الرسمي. هذا يقلل من الاعتماد على القنوات غير الرسمية، مما يعزز من القدرة على مراقبة وتحقيق استقرار النظام المالي ككل. ) Banna,2020,25)

6. دعم الابتكار في الخدمات المالية:

الشمول المالي يفتح المجال لتطوير وتوسيع الابتكارات في القطاع المالي، مثل التكنولوجيا المالية (FinTech). هذه الابتكارات تسهم في تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وسهولة في الوصول إليها، مثل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.( Pasaribu & Basri , 2024, 3784 )

7. تحقيق التنمية المستدامة:

من خلال توفير الخدمات المالية للجميع، يعزز الشمول المالي من قدرة الأفراد على تحسين مستوى معيشتهم، ما يسهم في تقليل الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. وهذا يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى توفير فرص اقتصادية عادلة. (Ozili,2022, 25)

**مؤشرات الشمول المالي:**

مؤشرات الشمول المالي هي الأدوات التي تستخدم لقياس مدى انتشار الخدمات المالية بين الأفراد والشركات في اقتصاد معين. تتنوع هذه المؤشرات وتغطي جوانب مختلفة من الوصول إلى الخدمات المالية وفعاليتها. من المؤشرات الرئيسية التي تستخدم لتقييم مستوى الشمول المالي:

- نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية: يقيس نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك أو المؤسسات المالية الرسمية (الحسني، 2022) ، كلما زاد عدد الحسابات المصرفية التي يتم فتحها في المجتمع، زاد مستوى الشمول المالي. (Demirguc& World Bank,2012, 9450)

- معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع: يعكس مدى توفر البنية التحتية المالية التي تسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية (الرفاعي، 2023 ،40).

- نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعكس مدى استفادة الشركات الناشئة من الخدمات المالية الرسمية (السعدي، 2021، 100 ).

- معدل استعمال الخدمات المالية الرقمية: مثل المدفوعات الإلكترونية والتطبيقات المصرفية عبر الهاتف (الموسوي، 2023 ،125 ).

- معدل الادخار في المؤسسات المالية: يشير إلى مدى قدرة الأفراد على الادخار في المؤسسات المالية الرسمية (الجاف، 2022، 60)

**علاقة الشمول المالي بالناتج المحلي الإجمالي**

يمثل الشمول المالي عاملًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتوسيع قاعدة المشاركين في الأنشطة الاقتصادية، ويظهر اثر الشمول المالي على الناتج المحلي الاجمالي في الأمد القصير من خلال زيادة السيولة النقدية، ورفع معدلات الاستهلاك والاستثمار، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو فوري في الناتج المحلي الإجمالي ، أما اثره في الأمد الطويل فيتجلى من خلال تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، ودعم الاستقرار الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة(Levine, 2005 ,120 ) وفقًا لدراسة (العتابي ،2018، 77)، فإن تعزيز الشمول المالي في العراق يمكن أن يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال

زيادة معدلات الاستهلاك، بينما تظهر الفوائد الأكبر في الأمد الطويل من خلال تحسين الإنتاجية والاستثمار في رأس المال البشري. ويمكن حصر العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي فيما يلي:

**- زيادة الإنتاجية وتوسيع النشاط الاقتصادي**

يؤدي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية إلى تحسين كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد (الهاشمي، 2022 ، 80).

- يسهم تسهيل الحصول على التمويل في تحفيز الابتكار وريادة الأعمال، مما يزيد من الإنتاجية (الحسني، 2022 ، 63).

**- تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية**

يزيد الشمول المالي من قدرة الأفراد والشركات على الادخار والاستثمار، مما يعزز النمو الاقتصادي طويل الأجل (الموسوي، 2023 ، 120).

- يسهم زيادة القروض للمشروعات الإنتاجية في تطوير قطاعات جديدة، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (السعدي، 2021، 91).

**- تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية**

عندما يكون لدى الأفراد والشركات وصول أكبر إلى الخدمات المالية، يتم تحسين توزيع الموارد المالية، مما يحد من البطالة ويزيد من استغلال الطاقات الإنتاجية (الجاف، 2022، 62).

- يتيح الشمول المالي تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية، مما يساعد في تقليل المخاطر وتعزيز الاستدامة المالية.

**- تعزيز الطلب المحلي وتحفيز الاستهلاك**

يؤدي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك وزيادة الطلب على المنتجات والخدمات المحلية (الرفاعي، 35،2023).

**- دعم الاستقرار المالي وتقليل التقلبات الاقتصادية**

يعزز الشمول المالي استقرار الأنظمة المالية من خلال توسيع قاعدة العملاء الذين يستخدمون الخدمات المالية الرسمية، مما يقلل من تعرض الاقتصاد للصدمات المالية (الحسني، 2022 ،65).

**<u>تحديات الشمول المالي في العراق</u>**

يواجه العراق تحديات متعددة تعيق تحقيق شمول مالي فعال، من أبرزها:

1.ضعف البنية التحتية المصرفية: لا تزال العديد من المناطق تفتقر إلى الخدمات المصرفية الحديثة (البنك الدولي، 2020).

2.انخفاض مستوى الوعي المالي: قلة المعرفة بالخدمات المالية تحد من استعمالها (صندوق النقد العربي، 2021).

3.الاعتماد الكبير على التعاملات النقدية: يفضّل معظم الأفراد والشركات التعامل النقدي على استعمال الخدمات المصرفية الرقمية (جاسم، 2019 ،120 ).

4.غياب التشريعات الفعالة: الحاجة إلى سياسات داعمة لتعزيز الشمول المالي (البنك المركزي العراقي، 2022).

**المبحث الثالث / الجانب التطبيقي**

**أولًا: وصف النموذج**

يُعد وصف النموذج من أهم خطوات بناء النموذج الاقتصادي القياسي، بوصفه تبسيط رمزي للواقع، بينما النموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تُعبّر عنها رياضيًا عادةً بمعادلات. في هذه المرحلة، يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقات بين المتغيرات إلى معادلات باستعمال الرموز الرياضية.

تتكون البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من سجلات سنوية تغطي فترة 20 عام، بدءًا من عام 2003 وحتى عام 2023. خلال هذه المرحلة، سيتم تحديد متغيرات النموذج، بما في ذلك المتغيرات المستقلة التي تُمثل الشمول المالي: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100,000 نسمة (Co) والائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (Do). الهدف هو تحديد تأثيرها على المتغير التابع، المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gro)، حيث يكون (ε) هو المتغير العشوائي.

$$Gro = C_0 + C_1 Co_t + C_2 Do_t + \varepsilon_t$$

الجدول (1) بيانات التشخيص

| | GRO | DO | CO |
|---|---|---|---|
| Mean | 6.445589 | 6.915541 | 4.015260 |
| Median | 5.118327 | 6.574972 | 3.795177 |
| Maximum | 53.38179 | 13.45451 | 5.204244 |
| Minimum | -12.03679 | 1.266927 | 3.201503 |
| Std. Dev. | 12.46813 | 3.816684 | 0.720638 |
| Skewness | 2.670782 | 0.086147 | 0.396007 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Kurtosis | 11.44392 | 1.896718 | 1.582350 |
| Jarque-Bera | 83.19342 | 1.039098 | 2.197516 |
| Probability | 0.000000 | 0.594789 | 0.333285 |
| Sum | 128.9118 | 138.3108 | 80.30520 |
| Sum Sq. Dev. | 2953.629 | 276.7744 | 9.867070 |
| Observations | 20 | 20 | 20 |

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EViews 12

ثانيًا – اختبار الثبات

الجدول (2) اختبار جذر الوحدة

| **Phillips-Perron Unit Root Test** | | | |
|---|---|---|---|
| **Rank** | Trend | No Trend | Variables |
| **I(0)** | -4.620334<br>_____<br>-<br>*3.673616 | -9.166060<br>_____<br>-3.029970<br>* | Gro |
| **I(1)** | -3.697611<br>_____<br>-<br>*3.690814 | -3.287713<br>_____<br>-<br>*3.040391 | Co |
| **I(1)** | -7.679084<br>_____<br>-<br>*3.690814 | -8.317563<br>-3.040391* | Do |

المصدر : من اعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews 12

القيمة الجدولية لـ (τ=t) عند مستوى دلالة (5%).

يعرض الجدول(2) أعلاه نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال طريقة فيليبس-بيرون (PP) لتحديد ثبات السلسلة الزمنية للمتغيرات Gro وCo وDo. تشير النتائج إلى أن متغيري Gro وDo يصبحان ثابتين بعد أخذ الفرق الأول، أي I(1)، بينما يُظهر Co أيضًا ثباتًا بعد الفرق الأول. يمكن الاستفادة من هذه النتائج لتحديد نموذج انحدار مناسب، مثل نموذج ARDL، لضمان استيفاء شروط التكامل المشترك بين المتغيرات.

ثالثًا - اختبار التكامل المشترك (اختبار حدود F)

الجدول (3) اختبار حدود F

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 9.357167 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| K | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

المصدر من اعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews 12.

يشير الجدول( 3) أن قيمة إحصاء F (9.357167) تتجاوز جميع القيم الحرجة عند I(0) وI(1) عبر جميع مستويات الدلالة، فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأمد بينهما، مما يشير إلى إمكانية استعمال نموذج ARDL لتحليل العلاقات طويلة الأمد وقصيرة الأمد بين المتغيرات في إطار التكامل المشترك.

رابعًا - الاختبارات التشخيصية

1- التوزيع الطبيعي للبيانات

الشكل (1) اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات

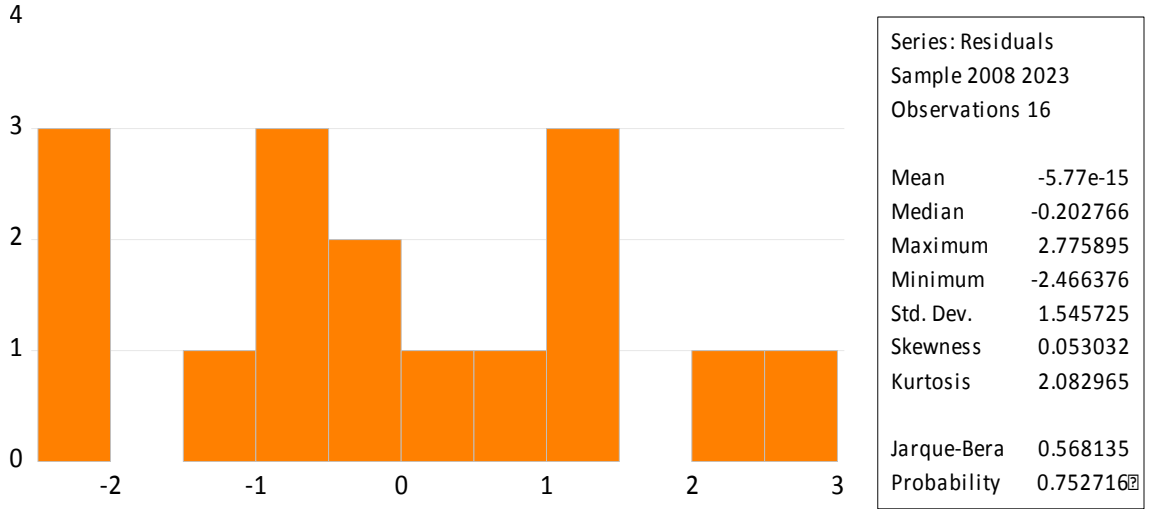


الشكل (1) اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات

تشير الإحصاءات كما في الشكل (1) إلى أن المتبقيات تتبع التوزيع الطبيعي إلى حد كبير، دون أي انحراف أو تباين غير طبيعي يُذكر، مما يعزز موثوقية النموذج المستخدم في التحليل. تدعم الاختبارات المصاحبة، مثل اختبار جارك-بيرا، فرضية أن المتبقيات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يشير إلى استيفاء افتراضات الانحدار الكلاسيكي إلى حد كبير. هذا يعني أن التقديرات الناتجة عن النموذج قابلة للتفسير وموثوقة للتنبؤات والتحليل الإحصائي، نظرًا للتوزيع الطبيعي للمتبقيات.

2- اختبار عدم تجانس التباين

الجدول(4) اختبار تجانس التباين

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey<br>Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.320755 | Prob. F(10,5) | 0.9406 |
| Obs*R-squared | 6.252872 | Prob. Chi-Square(10) | 0.7936 |
| Scaled explained SS | 0.330647 | Prob. Chi-Square(10) | 1.0000 |

المصدر من اعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews 12.

تشير النتائج في الجدول(4) إلى ثبات التباين (تجانس التباين)، مما يعني عدم وجود مشكلة تباين غير متجانس في النموذج. هذا يعني أن الافتراضات المتعلقة بتساوي تباين الأخطاء صحيحة، ويمكن اعتبار تقديرات الانحدار موثوقة.

**خامسًا - اختبار المدى الطويل والمدى القصير**

الجدول (5) قياس أثر الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمدين الطويل والقصير

| **ARDL Long Run Test** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: D(GRO) | | | | |
| Selected Model: ARDL(4, 4, 0) | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| DO | .3061721 | 0.343261 | 805186.3 | 41300. |
| CO | 7.691346 | 1.879459 | 4.092320 | 0.0094 |
| C | -33.29824 | 10.43546 | -3.190874 | 0.0242 |
| **ARDL Error Correction Regression** | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(GRO(-1)) | 0.268980 | 0.147323 | 1.825783 | 0.1275 |
| D(GRO(-2)) | -0.718490 | 0.092940 | -7.730679 | 0.0006 |
| D(GRO(-3)) | -0.451629 | 0.055191 | -8.183051 | 0.0004 |
| D(DO) | -1.443946 | 0.368960 | -3.913557 | 0.0113 |
| D(DO(-1)) | 1.550656 | 0.393477 | 3.940909 | 0.0109 |
| D(DO(-2)) | -0.008096 | 0.430947 | -0.018787 | 0.9857 |
| D(DO(-3)) | 3.873012 | 0.508917 | 7.610297 | 0.0006 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| CointEq(-1)* | .5306780- | 0.197798 | 682990.2- | 0.0006 |
| R-squared | 0.970714 | Mean dependent var | | -0.301321 |
| Adjusted R-squared | 0.945090 | S.D. dependent var | | 9.032455 |
| S.E. of regression | 2.116571 | Akaike info criterion | | 4.644325 |
| Sum squared resid | 35.83899 | Schwarz criterion | | 5.030619 |
| Log likelihood | -29.15460 | Hannan-Quinn criter. | | 4.664106 |

المصدر من اعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews 12.

على المدى الطويل، تشير النتائج كما مدرجة في الجدول (5) إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي، والائتمان المحلي للقطاع الخاص، وعدد فروع البنوك التجارية. فزيادة الائتمان المحلي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي تعزز النمو بنسبة 1.306%، بينما تعزز إضافة فرع واحد لكل 100 ألف نسمة النمو بنسبة 7.691%. وتُعد هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، مما يُبرز دور الشمول المالي وتوسيع الائتمان في دعم الاقتصاد، ويشير الثابت السالب إلى آثار هيكلية محتملة تؤثر سلبًا على النمو، مما يستلزم سياسات تدعم البنية التحتية المصرفية والتمويل الخاص لمواجهة هذه التحديات وتعزيز النمو المستدام.

على المدى القصير، يُشير الجزء الثاني من الجدول إلى التأثير الديناميكي للمتغيرات على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج تصحيح خطأ .ARDL تعكس القيم العلاقة قصيرة الأجل والتعديل نحو التوازن طويل الأجل. يُظهر النمو الاقتصادي في الفترات السابقة آثارًا متفاوتة. القيمة الموجبة لـ (0.268) (D(GRO(-1)) ليست ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى ضعف تأثير النمو في الماضي القريب على النمو الحالي. في المقابل، فإن القيم السالبة لـ (0.718-) (D(GRO(-2)) و-D(GRO(-3)) (0.451-) ذات دلالة إحصائية قوية، مما يعكس تأثيرًا سلبيًا للنمو في الفترات السابقة على النمو الحالي. قد يكون هذا بسبب الآثار التراكمية أو الصدمات الاقتصادية التي تؤدي إلى تباطؤ. بالنسبة للائتمان المحلي(DO) ، يشير التأثير السلبي للفترة الحالية (D(DO)) بقيمة (-1.444) إلى تأثير سلبي قوي ودال إحصائيًا على النمو الاقتصادي، في حين أن التأثير الإيجابي لـ (1.551) (D(DO(-1)) ذو دلالة إحصائية ويشير إلى أن الائتمان في الفترة السابقة يعزز النمو. ومع ذلك، فإن D(DO(-2))ليس ذا دلالة إحصائية، مما يعكس التأثير الضعيف للتأخر الثاني. من ناحية أخرى، فإن D(DO(-3)) بقيمة (3.873) ذو دلالة إحصائية ويشير إلى تأثير إيجابي قوي على النمو بعد فترة أطول.

مصطلح تصحيح الخطأ CointEq(-1)* بقيمة (-0.530) ذو دلالة إحصائية وسالب، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يعود إلى حالة التوازن طويل الأجل بمعدل 53٪ في كل فترة. وهذا يشير إلى سرعة معتدلة للتكيف بعد أي انحراف عن التوازن، مما يدعم الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ويختلف هذا التأثير بين الأجلين القصير والطويل.

سادساً – التنبؤ

يعرض الرسم البياني في الشكل (2) التوقعات ومتوسط القيم الفعلية للمتغير (GROF) مع نطاق خطأ انحراف معياري ±2 (2 S.E.)للفترة 2008-2023. يمثل خط GROF (الخط المستقيم) القيم الفعلية، بينما يعكس الخط المتقطع نطاق ثقة ±2 انحراف معياري. يبدو الاتجاه العام للنموذج مستقرًا، مع تقلبات ملحوظة في سنوات معينة، مثل عامي 2016 و2022.

الشكل(2) متوسط القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير (GROF)

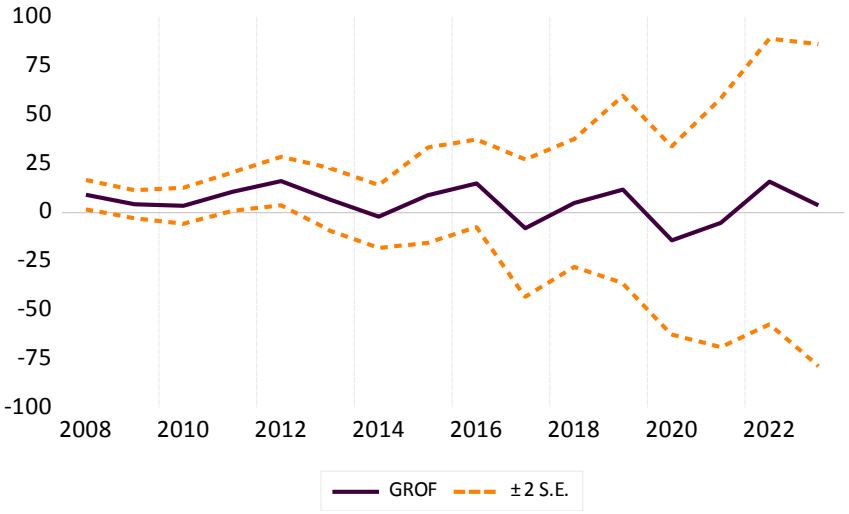


| | |
|---|---|
| Forecast: GROF | |
| Actual: GRO | |
| Forecast sample: 2004 2023 | |
| Adjusted sample: 2008 2023 | |
| Included observations: 16 | |
| Root Mean Squared Error | 4.220767 |
| Mean Absolute Error | 3.464623 |
| Mean Abs. Percent Error | 183.1947 |
| Theil Inequality Coef. | 0.245977 |
| Bias Proportion | 0.012895 |
| Variance Proportion | 0.287240 |
| Covariance Proportion | 0.699864 |
| Theil U2 Coefficient | 0.832063 |
| Symmetric MAPE | 71.95935 |

المصدر من اعداد الباحث بناءً على مخرجات EViews 12.

الجدول(6)اختبار ARDL للنماذج والحدود طويلة المدى

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| C | -50.96889 | 16.24516 | -3.137481 | 0.0257 |
| GRO(-1)* | -1.530678 | 0.336944 | -4.542820 | 0.0062 |
| DO(-1) | 0.468650 | 0.525415 | 0.891961 | 0.4133 |
| CO** | 11.77298 | 3.256736 | 3.614962 | 0.0153 |
| D(GRO(-1)) | 0.268980 | 0.260608 | 1.032124 | 0.3493 |
| D(GRO(-2)) | -0.718490 | 0.183120 | -3.923595 | 0.0111 |
| D(GRO(-3)) | -0.451629 | 0.119226 | -3.787994 | 0.0128 |
| D(DO) | -1.443946 | 0.670472 | -2.153625 | 0.0839 |
| D(DO(-1)) | 1.550656 | 0.745306 | 2.080563 | 0.0920 |
| D(DO(-2)) | -0.008096 | 0.929679 | -0.008708 | 0.9934 |
| D(DO(-3)) | 3.873012 | 0.873879 | 4.431979 | 0.0068 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DO | .3061721 | 0.343261 | 805186.3 | 41300. |
| CO | 7.691346 | 1.879459 | 4.092320 | 0.0094 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| C | -33.29824 | 10.43546 | -3.190874 | 0.0242 |

EC = GRO - (0.3062*DO + 7.6913*CO - 33.2982)

| F-Bounds Test | | | Null Hypothesis: No levels relationship | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 9.357167 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| | | | Finite | |
| Actual Sample | | | Sample: | |
| Size | 16 | | n=35 | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |
| | | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | | Finite | |

| | Sample: n=30 | |
|---|---|---|
| 10% | 2.915 | 3.695 |
| 5% | 3.538 | 4.428 |
| 1% | 5.155 | 6.265 |

ARDL Error Correction Regression

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GRO(-1)) | 0.268980 | 0.147323 | 1.825783 | 0.1275 |
| D(GRO(-2)) | -0.718490 | 0.092940 | -7.730679 | 0.0006 |
| D(GRO(-3)) | -0.451629 | 0.055191 | -8.183051 | 0.0004 |
| D(DO) | -1.443946 | 0.368960 | -3.913557 | 0.0113 |
| D(DO(-1)) | 1.550656 | 0.393477 | 3.940909 | 0.0109 |
| D(DO(-2)) | -0.008096 | 0.430947 | -0.018787 | 0.9857 |
| D(DO(-3)) | 3.873012 | 0.508917 | 7.610297 | 0.0006 |
| CointEq(-1)* | .5306780- | 0.197798 | 682990.2- | 0.0006 |
| R-squared | 0.970714 | Mean dependent var | | -0.301321 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Adjusted R-squared | 0.945090 | S.D. dependent var | 9.032455 |
| S.E. of regression | 2.116571 | Akaike info criterion | 4.644325 |
| Sum squared resid | 35.83899 | Schwarz criterion | 5.030619 |
| Log likelihood | -29.15460 | Hannan-Quinn criter. | 4.664106 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 9.357167 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

تُظهر نتائج الانحدار طويل الأمد أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3%، وهو ما يتماشى مع نظرية النمو الكلاسيكية التي تؤكد على دور التمويل في تحفيز الاستثمار والإنتاجية. أما تأثير عدد فروع البنوك، فقد كان مرتفعًا إحصائيًا أيضًا، ما يعكس أن تحسين الوصول الجغرافي إلى الخدمات المصرفية يُعزز النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات غير المهيكلة.

## الاستنتاجات

1- يُعد الشمول المالي عاملاً حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يسهم في دمج الأفراد والشركات ضمن النظام المالي الرسمي، مما يعزز من فرص الاستثمار والتوظيف والإنتاجية.
2- تعدُّ البنية التحتية للمؤسسات المصرفية، كعدد فروع البنوك وانتشارها، من أبرز مؤشرات الشمول المالي التي تعكس مدى قدرة النظام المالي على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع.
3- توفير الائتمان للقطاع الخاص يُعد محركًا رئيسيًا للنمو من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة معدلات الاستثمار، وتوسيع النشاط الإنتاجي.
4- أظهرت نتائج نموذج ARDL وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيًا بين مؤشرات الشمول المالي (عدد فروع البنوك، والائتمان للقطاع الخاص) والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.
5- على الرغم من الأهمية النظرية للشمول المالي، فإنَّ النموذج القياسي أظهر أن تأثيره في الأجل القصير كان محدودًا وغير معنوي إحصائيًا، مما يعكس أن الفوائد الاقتصادية للشمول المالي تتطلب وقتًا لتظهر بوضوح.

## التوصيات

1- يجب العمل على نشر الوعي المالي بين الأفراد والشركات، خاصة في المناطق الريفية، من خلال برامج تعليمية وتثقيفية توضح أهمية التعامل مع البنوك والخدمات المالية الرسمية.
2- يتطلب تحقيق شمول مالي فعال وجود قوانين واضحة تحمي المستهلكين الماليين، وتعزز الشفافية والمصداقية في التعاملات المصرفية.
3- ضرورة توسيع استعمال التكنولوجيا المالية (FinTech) وتطبيقات الدفع الإلكتروني لتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتقليل الاعتماد على النقد.
4- تطوير خارطة وطنية لتوزيع فروع البنوك على أساس فجوات الشمول المالي الجغرافية.
5- تضمين أهداف الشمول المالي ضمن استراتيجية البنك المركزي العراقي بشكل منفصل عن الأهداف النقدية العامة.

## قائمة المصادر

### أولا: المصادر العربية

1- البكل، احمد، & الحداد، ايمان. (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، 15(14)، 1-33.

2الحسيني، وائل، وورتيعة، محمد. (2020). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية باستعمال نماذج بانل خلال الفترة 2011-2017. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 8، العدد 1، 33-45.

3- 3- الرفاعي، سامي. (2023). أهمية البنية التحتية المصرفية في تعزيز الشمول المالي. مجلة العلوم المالية، العدد 14، 33-48.

4- السعدي، ناصر. (2021). دور الشمول المالي في تعزيز الاستثمارات المحلية. مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 9، 88-104.

5-الموسوي، كريم. (2023). واقع الشمول المالي في العراق: التحديات والفرص. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، 112-130.

6- الجاف، ياسر. (2022). معدل الادخار وعلاقته بالشمول المالي في العراق. مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 7، 55-70.

7- الهاشمي، علي. (2022). أثر الشمول المالي على المشروعات الصغيرة في العراق. مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 8، 78-92.

8- الحسني، فؤاد. (2022). مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي. مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 10، 55-.70

9-الشامي، أحمد محمد. (2019). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 34، العدد 2، 123-.145

10-عبد الله، محمود أحمد. (2021). الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر: دراسة تطبيقية باستعمال نموذج ARDL. دورية الدراسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 98-112.

11-ناصر، فريد. (2020). أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة: دراسة حالة العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، المجلد 12، العدد 4، 45-67.

12- أبو مصطفى، جمال. (2018). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في فلسطين. مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 123-145.

13- البنك المركزي العراقي (2022). تقرير الشمول المالي في العراق. بغداد: البنك المركزي العراقي.

14- صندوق النقد العربي (2021). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

15- الزهيري، أحمد عبد الله (2020). الشمول المالي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية مع التركيز على العراق. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، 45-67.

16- جاسم، علي عبد الكريم (2019). القطاع المصرفي والشمول المالي في العراق: الفرص والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جامعة بغداد، العدد 10، 101-125.

17- العتابي، محمود جبار (2018). تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة الاقتصاد والأعمال، جامعة الكوفة، العدد 8، 77-94.

18- البنك الدولي (2020). الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والفرص. واشنطن: البنك الدولي

**ثانيا: المصادر الأجنبية**

19- Banna, H. (2020). The role of digital financial inclusion on promoting sustainable economic growth through banking stability: Evidence from Bangladesh. Development Review, 29, 19–36.

20-Demirguc-Kunt, A., & World Bank. (2012). Measuring financial inclusion: The Global Findex Database. World Bank Policy Research Working Paper No. 6025. https://doi.org/10.1596/1813-9450-6025

21-Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2013). Financial inclusion and legal discrimination against women: Evidence from developing countries. World Bank Policy Research Working Paper No. 6416. https://doi.org/10.1596/1813-9450-6416

22-Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). Financial inclusion and inclusive growth: A review of recent empirical evidence. World Bank.

23-Khalaf, A. H., & Ali, A. H. (2017). Financial Inclusion and Economic Development in Iraq. International Journal of Science and Research (IJSR), 6(10), 1758–1767. https://doi.org/10.21275/ART20177491

24-Ozili, P. K. (2022). Financial inclusion, sustainability and sustainable development. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.4185735

25-Pasaribu, D., Judijanto, L., Vandika, A. Y., Bilondato, N., Sudarmanto, E., & Basri, T. S. (2024). The Role of Fintech Innovation in Financial Inclusion: A Literature Review of Emerging Trends and Challenges. Innovative: Journal Of Social Science Research, 4(2), 3784–3792.

26-Sarma, M. (2008). Index of Financial Inclusion. Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER) Working Paper No. 215. Retrieved from http://icrier.org/pdf/Working_Paper_215.pdf

27-Singer, D., Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2013). Financial Inclusion and Legal Discrimination Against Women: Evidence from Developing Countries. Policy Research Working Paper No. 6416. World Bank. http://hdl.handle.net/10986/15553

28-Sullivan, M., & Levin, I. (2019). Financial inclusion and economic development: A review of literature. International Journal of Economic Development, 21(2), 45-67.

29-Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. Review of Development Finance, 6(1), 46-57.

30- Levine, R. (2005). Finance and Growth: Theory and Evidence. Handbook of Economic Growth.

31- Alsaegh, N. A., & Alhussiani, D. N. (2024). The relationship between indicators of financial digitization and levels of access to financial inclusion: An analytical study of a sample of Arab countries. NTU Journal for Administrative and Human Sciences (JAHS), 4(1), 1–22.